

تحليل العلاقة بين قيم الموجودات ومؤشرات الأداء المشتقة منها في ظل المعايير الدولية للإبلاغ المالي

أ.م.د. عماد صبيح الصفار* زينب صبيح عباس الخزرجي**

alsaffaremad@ Uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص :

تأتي أهمية البحث في كونه يتناول التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية وكيف يتم توجيهها نحو خدمة الوحدة الاقتصادية، ويهدف أظهار صورة كمية (رقمية) لمقدار ما يمكن ان يطرأ من تغيرات في قيم بعض من الموجودات التي امكن تحديد قيمة لها وفق المعايير الدولية بأفترض ان تقويم الموجودات على وفق المعايير الدولية يحدث تغيرات مؤثرة بقيم المؤشرات المعتمدة على الموجودات، اذ ان لتطبيق معايير المحاسبة الدولية تأثيرات وميزات عديدة وتحقق مجموعة فوائد تسهم بمجموعها في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

Abstract :

The importance of research stems from talking developments that have taken place in the international accounting standards and how to direct them towards sieving the economic unit goal, and also aims to show quantitative (numerical) image of the changes that might happen in certain assets values could for be determine the value of its, according to international standards, assuming that evaluate the assets according to international standards to create affective changes at the indicators values which based on the assets.

The application of international accounting standards has many affects and features, and achieved a lot of beneficts, all together leads to get the qualitives characteristics of accounting information and the financial quality report.

1. المقدمة:

نتيجة الى حصول تغيرات كثيرة في بيئة الاعمال واتساع حجم الاستثمارات وظهور الشركات الكبيرة والحاجة للحصول على معلومات اكثر ملائمة وموضوعية عن أنشطة الوحدات، كل ذلك ادى الى ازدياد الحاجة الى اعداد قوائم وتقارير مالية موحدة ومتسقة دوليا وذلك بموجب معايير موحدة عالمية عالية الجودة تحقق الهدف المطلوب، فجاء البحث لتوضيح أهمية اعتماد تلك المعايير في البيئة العراقية لتلبية لمتطلبات النظام المحاسبي، اذ تناول البحث مفهوم الموجوات وعناصرها وكيفية قياسها والإبلاغ عنها في التقارير والقوائم المالية وفق المعايير الدولية، وتناول البحث ايضا النسب المالية التي تتأثر مباشرة بقيم الموجودات كمتغير لأحتساب النسبة والنسب التي تتأثر بصورة غير مباشرة بالتغير في قيم الموجودات.

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .

تاريخ استلام البحث 2016/3/13
تاريخ قبول للنشر 2016/6/12
مستل من رسالة ماجستير

2. منهجية البحث:

1-2 مشكلة البحث :

اتسعت أنشطة العديد من الوحدات الاقتصادية العراقية وامتدت الى النطاق العالمي، وأصبح قسم من هذه الوحدات ولاسيما المصارف تواجه مصاعب في اتمام صفقات وعلاقات تعاقدية دولية. تتمثل اهم تلك المصاعب في طلب وحدات الاعمال الدولية قوائم مالية معدة على وفق المعايير الدولية، مما يتطلب اعداد انموذج اخر للقوائم المالية. يترتب عن ذلك مواجهة مشكلة قيم الفقرات المكونة لهذه القوائم وما سوف يستخرج من مؤشرات اداء معتمدة عليها. يمكن تحديد ما يرتبط بذلك من مشكلات عبر اثره تساؤلات عديدة اهمها:

1. ما هو مقدار تأثير قيم الموجودات الظاهرة بالقوائم المالية اذا ما تم تقويمها بموجب المعايير الدولية ؟
2. كيف ينعكس تأثير هذا التغير على مؤشرات الاداء المستخرجة على وفق قيم هذه الموجودات ؟

2-2 أهداف البحث :

يسعى البحث للوصول لأهداف عديده في مقدمتها:

1. اظهار صورته كمية (رقمية) لمقدار ما يمكن ان يطرأ من تغيرات في قيم بعض من الموجودات التي امكن تحديد قيمة لها على وفق معايير المحاسبة الدولية.
2. بيان انعكاس هذه التغيرات على مؤشرات الاداء التي تشتق قيمها من القيم المنسوبة الى تلك الموجودات.

3-2 أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من كونه يتناول معرفه التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة وكيف يتم توجيهها نحو خدمة الوحدة الاقتصادية والجهات الخارجية من اجل قياس أفضل لكافة الاحداث والمعاملات الناجمة عن العمليات الاقتصادية فضلاً عن التغيرات التي تحصل في قيمة الموجودات إذا ما تم تعديلها وقياسها وفق تلك المعايير وانعكاس ذلك على مؤشرات الاداء المعتمدة عليها.

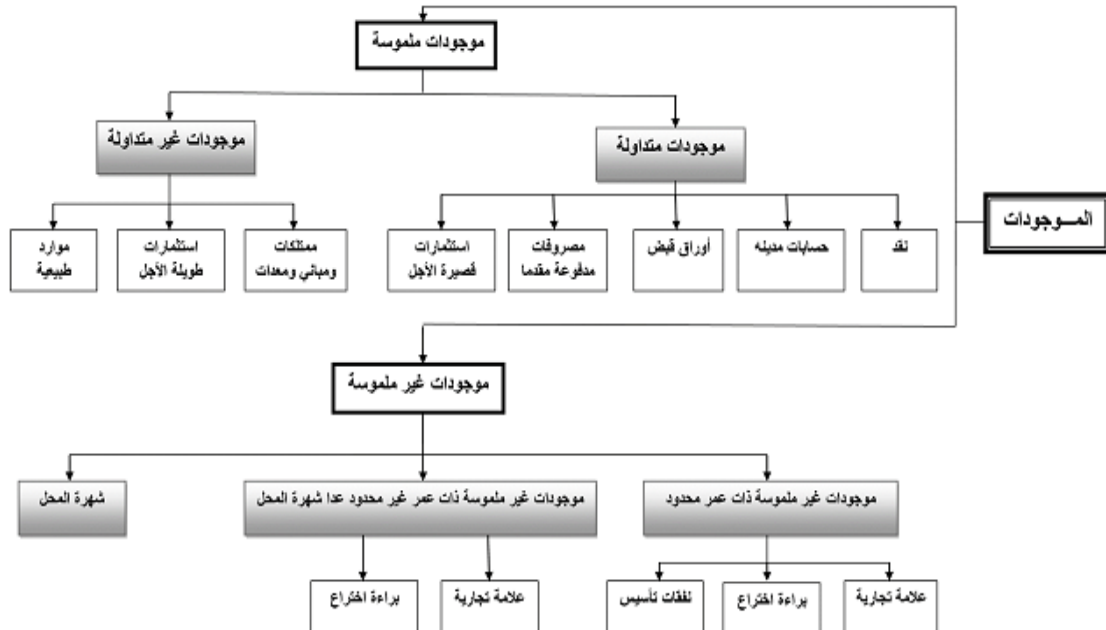
4-2 فرضية البحث :

يؤدي تقويم موجودات الوحدة الاقتصادية على وفق المعايير الدولية، الى احداث تغيرات مؤثره وذات دلالة معنوية في مؤشرات الاداء المعتمدة على قيم تلك الموجودات.

3. قياس الموجودات والابلاغ عنها في القوائم المالية:

1-3 مفهوم الموجودات :

قدم الاطار المفاهيمي للمحاسبة تعاريف لعناصر القوائم المالية متمثلة بالموجودات، المطلوبات، حقوق الملكية، الارباح والخسائر، وكانت الموجودات سابقا تعرف بأنها حسابات مدينة منقولة او مرحلة الى الامام (Forword)، وعرف (Accounting Principle Board) في بيان (4) الموجودات بأنها موارد الوحدة الاقتصادية التي يتم الاعتراف بها وقياسها بما يتفق مع مبادئ المحاسبه المقبولة قبولاً عاماً بما في ذلك الاعباء المؤجلة التي لا تقابلها موارد (شرويدر، 265 وآخرون: 2010:ص:262) والشكل (1) يوضح تصنيف الموجودات وعناصرها بشكل تفصيلي، ونظراً لتعدد فقرات هذه الموجودات وتنوع اصنافها فان معالجتها محاسيباً من حيث القياس والابلاغ سوف تتنوع بالنتيجة، يعرض جدول (1) شرحاً مفاهيمياً لكل فقرة من الموجودات.



جدول (1)
(عناصر الموجودات المتداولة وغير المتداولة)

الموجودات المتداولة				
التقديرات	المخزون	الحسابات المدينة	الاستثمارات قصيرة الأجل	المصرفيات المدفوعة مقدما
تعد احدى عناصر الموجودات المتداولة الهامة. وتتبع أهميتها من إن غالبية الموجودات المتداولة يتحول إليها بفرض استخدام تلك التقديرات لمداد الأقرارات. (المسار والفرون:2013:ص:231)	تتألف معيار المحاسبة الدولي (IAS2) المخزون وعرفه بأنه مجموع السلع التي تشترىها الوحدة بهدف بيعها أو تصديرها خلال دورة النشاط العادي للوحدة الاقتصادية. (أبو نصار وصويان: 2009: ص:66)	يمثل المبلغ الذي يتوقع تحصيلها من الزبائن وبوقت لاحق استنادا إلى عمليات بيع بالأجل وتقسيم إلى مدينين وأوراق قبض. (Wild:2005:p:279)	تأخذ الوحدات الاقتصادية على الاستثمارات من الكيانات التجارية الأخرى لأسباب مختلفة من أجل الحصول على دخل إضافي، تكوين علاقات مع المجهزين، سيطرة جزئية أو كاملة على الشركات ذات الصلة أو الأصل إضافة منتجات جديدة وتسهيلها إلى طويلة الأجل يستند إلى مفهوم القصد الإداري. (Schroederetal:2011:p:313)	هي مبلغ مدفوع مقدما عن سلع وخدمات لم يتم استلامها بعد. ومن أمثلة ذلك (إيجار مدفوع مقدما) وتأمين مدفوع مقدما) وتصنف ضمن الموجودات المتداولة لأنها تدفع خلال نفس المدة ولا تتعدى سنة. (Wild:2007:p:202)
موجودات أخرى				تظهر هذه المجموعة للبيود التي يصعب إلحاقها بالمجموعات السابقة (حضان:2005:ص:112)
				1- الأعيان الموزلة كالمصرفيات طويلة الأجل المدفوعة مقدما (حملات إعلانية توزع أعيانها لعدة سنوات) .
				2- أصول الصناديق الخاصة للصندوق المعاشات التقاعدية .
				3- المبالغ المدفوعة مقدما لفروع الوحدة .

الموجودات غير المتداولة		
الممتلكات والمصالح والمعدات	الاستثمارات طويلة الأجل	الموارد الطبيعية
وهي الموجودات التي تقيها الوحدة الاقتصادية لاستعمالها في الإنتاج أو لتجهيز السلع والخدمات ومن المتوقع استخدامها لأكثر من سنة واحدة والتي تشمل (المبنى - الأراضي - الآلات - المعدات - المكين - الآلات - المكتب - المستودعات) . (Kieso etal:2011:p:512)	إن الاستثمارات بصفة عامة هي التوظيف أو الاستخدام للمنتج الرأسمال أو الاستثمارات المملوكة التي من المتوقع إن تنتج عقد، ويضي من وجهة نظر المستثمر التخلي عن أموال يمتلكها في لحظة زمنية ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة. (العاصري:2013:ص:25)	تختلف هذه الموجودات عن الموجودات الأخرى من ناحية إن لوجودها المالي لها معرض للاستنزاف و إن عملية استبدالها تتم عبر دورتها الحياتية بفعل عوامل الطبيعة (مطر، جفاف، حريق...) وتعد من الناحية النظرية مخزون فعندما يتم بيعها تعد الكلفة المصرفية لاستخراجها كلفة بضاعة مباعة ففي حين إن المخزون يصنف ضمن الموجودات قصيرة الأجل إلا إن الموارد الطبيعية تصنف ضمن الموجودات طويلة الأجل لاستهلاكها بمرور الوقت (Edmonds etal:2007:p:211)

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادا على مفاهيم للمصادر المدرجة ضمن

2-3 قياس الموجودات:

تعرف عملية القياس وفقا لـ (IASB Framework,99) بأنها: عملية تحديد مبالغ نقدية لعناصر القوائم المالية المعترف بها والتي تظهر ضمن بنودها، وعرفها (Hendriksen) بأنها: عملية تخصيص قيم كمية في صيغ نقدية موضوعة لأشياء أو تجزئتها بالصورة المطلوبة لأوضاع محددة من أنشطة لتشمل مبيعات السلع والخدمات ومدفوعات الأقساط .

ينتقد العديد من الباحثين القياس بالعلوم الاجتماعية عموما وبالمحاسبة على وجه الخصوص من منطلق ان المؤلف فيها استعمال تعريف موضوع اعتباطيا (Arbitrarily) من اجل ربط صفات معينة قابلة للملاحظة (متغيرات) مع مفهوم معلوم بدون توفر نظرية تأكيدية تدعم هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال بالنسبة للمحاسبة لا تكون هناك معرفه بكيفية القياس المباشر لمفهوم الربح ويتم عوضا عن ذلك الافتراض بأن متغيرات من قبيل الإيرادات، المصاريف، المكاسب والخسائر ترتبط بصله مع مفهوم الربح ويمكن ان تستعمل بالتالي في توفير قياس غير مباشر للربح وبما يجعل القائم بالقياس (المحاسب) يعد المجموع الجبري لمتغيرات القياس مقياسا للربح (Godfrey:2010:p.139) ولم يتم التوصل لنتائج حاسمه حتى الان حول مخرجات القياس المحاسبي اذ يعتقد (Musvoto,2008 و Walker&Jones,2003) ان العلاقة ما بين القيمة ووحدة النقد غير معلومة في المحاسبة حاليا. فضلا عن ذلك يناقش بأن هذه العلاقة تتغير بحسب الفرد المعني بالقياس، ويرى Musvoto بأن مبرهنه الوجود(*) (Existence Theorm) ومبرهنه التفرد (Uniqueness Theorm) تعدان الأكثر اهمية لتمثيل نظريه القياس. يأخذ القياس موقعه عندما تتم تلبية المبرهنات شرط ان ترسم خارطة يظهر فيها الموجود على هيكل (Structure) من الرياضيات البحتة وان لا تكون مجموعه العناصر التي تعرف نطاق هيكل العلاقات التجريبي مجموعه خالية. تتم تلبية مبرهنه التفرد عندما تكون خصائص الدالة معلومة وقابله للاختبار التجريبي لذلك فإن اثبات مبرهنه التفرد يكون مكافئا لتعيين وحده القياس. تعين وحده القياس بالتالي كيفية ربط عناصر مجموعه معينة ببعضها ضمن نطاق صفة معينة، وطالما يلحظ افتقار الى قدره اثبات وجود الكلفة او القيمة رياضيا في نظام محاسبي منضبط معرفيا (Accounting Dicipline) فإن من غير الممكن اثبات مبرهنه الوجود في تمثيل مخرجات القياس (musvoto:2011:p.115).

* المبرهنه في الرياضيات مقوله تم اثباتها على اساس بيانات او مقولات موضوعه سابقا (مبرهنات اخرى) وعلى اساس مقولات مقبولة قبولاعاما من قبيل البديهيات. (wikipedia.com) .

أولاً : قياس الموجودات الملموسة :

1. النقد والحسابات المدينة، توجد طريقتان أساسيتان لغرض احتساب التدفقات النقدية هما الأساس النقدي وأساس الاستحقاق، وتنص الطريقة الأولى على تسجيل المبالغ المدفوعة والمقبوضة فقط عند حصول قبض وصرف نقدي فعلي. أما الثانية فيتم بموجبها تسجيل المصروفات والمدفوعات النقدية بصرف النظر عن توقيت حدوث التدفق النقدي (day:2008:p.1) أما بالنسبة للحسابات المدينة فيتم الوصول للمبلغ النهائي للمدينين (صافي القيمة القابلة للتحقق) من خلال طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من المبلغ الكلي للحسابات المدينة (subramanyam & wild:2009:p.224).
2. المخزون، يتطلب معيار المحاسبة الدولي (IAS2) تقييم المخزون بالكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، إذ يجب تحديد تكلفه المخزون عدا التكاليف المحددة أو المعروفة :
أ. طريقه الوارد أولاً صادر أولاً.
ب. طريقه المتوسط المرجح للتكلفه.
3. الاستثمارات، عندما يتم شراء أوراق مالية (أسهم وسندات) يتم إثباتها بدفاتر الوحدة ويسعر تكلفه الحصول عليها والتي تشمل ثمن الشراء مضافاً إليه أية مصاريف أخرى مصاحبة لعملية الشراء (الشحاده وآخرون: 2010:ص260) أما بالنسبة لتقويمها فإذا كانت تقتنى لحين الاستحقاق فتقيم بالتكلفة المطفأة ولا يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر الحيازة غير المتحققة، أما إذا كانت لغرض المتاجرة تقيم بالقيمة العادلة ويعترف بمكاسب وخسائر الحيازة ضمن الدخل ولها نفس الآثار على الدخل كما في الفقرتين السابقتين (كيسو وويجاند: 2008:ص875).
4. الموارد الطبيعية، تصنف الموارد الطبيعية في قائمه الميزانية ضمن بند الممتلكات والمنشآت والمعدات ومثلما تخضع تلك الموجودات للأندثار بسبب طبيعتها التي بموجبها تفقد جزءاً من طاقتها الانتاجية مدة بعد أخرى فإن الموارد الطبيعية كذلك تتعرض للنفاذ (willams et al:2006:p.421) ويتم احتساب معدل النفاذ وفقاً للمعادلة الآتية:

معدل نفاذ الوحدة = كلفه المورد الطبيعي - قيمة الانقراض / إجمالي عدد الوحدات المقدره
الموجودات غير المتداولة، يكون قياس الموجودات الثابتة بالقيمة العادلة موثقاً إذا كان من الممكن معرفه مدى التغيرات الحاصلة واستعمالها في عمله القياس، وتتعرض الموجودات الثابتة للأندثار إذ تحتسب الوحدة اندثار كل موجود بصورة مستقلة، ويتم الاعتراف بمصروف الاندثار للمدة في كشف الدخل، ولأجل تحديد ما إذا انخفضت قيمه أي بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات تطبق الوحدة معيار المحاسبة الدولي (36) "انخفاض قيمة الموجودات الثابتة" والذي يفسر كيفية قيام الوحدة بمراجعه المبلغ المسجل لموجوداتها وكيفية تحديد المبلغ القابل للأسترداد ومتى تقوم الوحدة بالاعتراف أو الغاء الاعتراف بخسائر التآكل (IFRS:2014:IAS16:para:26,49,66).

ثانياً : قياس الموجودات غير الملموسة

تعترف الوحدة الاقتصادية بالموجود غير الملموس إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية منه، ومن الممكن قياس تكلفه الموجود بشكل موثوق، والحصول على الموجودات غير الملموسة يتم إما من خلال اندماج الأعمال بحيث تكون قابلة للتحديد بصورة مستقلة أو من حقوق تعاقدية أو قانونية وبناءً على معلومات كافية لقياس القيمة العادلة بشكل موثوق، ولغرض تقييم ما إذا كان الموجود غير الملموس المكون داخلياً يجب أن يلبي مقاييس الاعتراف بتصنيف توليده لمرحلة بحث أو مرحلة تطوير، وتخضع الموجودات غير الملموسة للأطفاء، إذ يتم تخصيص المبلغ القابل للأطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة على أساس منتظم ابتداءً من جعل الموجود قابلاً للاستعمال وينتهي في التاريخ الذي يصنف به الموجود على أنه محتفظ به برسم البيع وفق معيار (5)، أما الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية غير المحددة (شهره المحل) لا يتم اطفائها وإنما تحتاج الوحدة لأجراء فحص اختبار القيمة (IFRS:2014:IAS38:para.21,33,35,53,54,57).

4. الإبلاغ عن الموجودات في القوائم المالية ومؤشرات الأداء المشنقة من قيمها:

يعرف الإبلاغ في المحاسبة بأنه: مجموعة الأنشطة التي تهدف لتوفير المعلومات المالية حول الوحدة الاقتصادية لمختلف الكيانات سواء كانت داخلية أو خارجية لاتخاذ القرارات المختلفة حول البيع، الشراء، الاستثمار،... الخ من القرارات التي من الممكن اتخاذها من قبل الجهات المختلفة (SFC no.8:2010:Opinon.2)، ويوضح الجدول (2) كيفية الإبلاغ عن الموجودات الملموسة في القوائم المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية وكما يأتي :
أما بالنسبة إلى الموجودات غير الملموسة سواء كانت ذات أعمار انتاجية محددة أو غير محددة عندما يتم الإبلاغ عنها يجب أن يتم التمييز بين الموجودات غير الملموسة المكونة داخلياً والموجودات غير الملموسة الأخرى، الأعمار الانتاجية، معدلات الأطفاء المستعملة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الانتاجية المحددة، إجمالي المبلغ المرحل، الأطفاء المترام (مجمع لالمدة (IFRS:2014:IAS38:para.118).

جدول (2)
الإبلاغ عن الموجودات المملوكة في القوائم المالية

الموارد الطبيعية	الاستثمارات	الممتلكات والمصالح والمعدات	المخزون	الحسابات المدينة	التفد
يتم تصنيف البيئات المالية الخاصة بها في كشف الميزانية بالتابع نفس الأسلوب المستعمل مع الموجودات الثابتة والمعلومات التي ترد بخصوص الموارد الطبيعية بقلعة الميزانية تتضمن (موارد طبيعية غير مكتشفة وموارد طبيعية مكتشفة ومخصص النقد والرصيد الدفري). (بني عطا 2007:ص:139:140)	بالنسبة إلى الأوراق المالية بغرض المتاجرة بغير القيمة العادلة وتصنف ضمن الموجودات المتداولة إما المكتفأة لتاريخ الاستحقاق تصنف ضمن المتداولة أو غير المتداولة استنادا لتاريخ استحقاقها ، إما المتاحة للبيع ثوب كموجودات متداولة أو غير متداولة استنادا لتاريخ استحقاقها وتوقع بيعها أو تسويقها بالنسبة التتالية إما بالنسبة لأوراق الملكية المتاحة للبيع ثوب كموجودات متداولة إذا كانت متاحة للاستعمال في العمليات الجارية إما الأوراق المالية المتاحة للبيع أو المكتفأة حتى الاستحقاق فيجب على الوحدة الإفصاح عن إجمالي القيمة العادلة وقيمة المكسب والخصر غير المكتفأة وأساس التكلفة المستهلكة لكل نوع من الأوراق (ديون وحق الملكية) (كيسو ويجند 2008:ص:900:901:902)	يجب أن تتضمن القوائم المالية المتعلقة بهذا الصنف كل مما يلي : أ- أسس القياس المستعملة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل . ب- إجمالي المبلغ المرحل والأندثار المتراكم وجمعها مع خصر الخفاض القيمة في بداية ونهاية المدة . ت- التسوية بين المبلغ المرحل الأول ونهاية المدة مظهرا الزيادات و الانخفاضات خلال المدة الناجمة من إعادة التقييم والأندثار و صالي فروقات التحويل الناجمة عن ترجمة القوائم المالية من العملة الوطنية إلى عملة عرض مختلفة وأية تغيرات أخرى . (IFRS:2014:IAS16:Para:73)	الإبلاغ عن السياسات المتبعة في قياس المخزون وقيمة الإجمالية المرحلة حسب التصنيفات الملائمة للوحدة وأية مبالغ معكوسة من التزيمات السابقة و المعترف به كمصرف للمدة والأحداث التي أدت إلى عكس تنزيل المخزون، ويبلغ عنه بالكلفة أو صالي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل . (IFRS:2014:IAS2:PARA36)	يتم تصنيف الحسابات المدينة في القوائم المالية ضمن الموجودات المتداولة وذلك بالظهار المدينين ومبلغ ديون المشكوك في تحصيلها في قائمة المركز المالي وعن مصرف الديون المدعومة في قائمة لدخل ضمن المصروفات البيعية وفي لفرة المصاريف التشغيلية . (Kieso) etal:2011: (p:36)	وفق معيار المحاسبة الدولي (7) فإن قلعة التكتفات النقدية يجب أن تحتوي على مبالغ التكتفات النقدية الناشئة من الأنشطة التشغيلية لكونه بعد مؤشرا عن مدى مساهمة عمليات الوحدة بتوليد تكتفات كافية لسداد الديون والحفاظ على القدرة التشغيلية ودفع الإرباح الأسهم والقيام باستثمارات جديدة ، وكذلك مبالغ التكتفات الناشئة من الأنشطة الاستثمارية للإبلاغ عن ما يتم دفعه من أموال لغرض توليد تكتفات نقدية في المستقبل وكذلك المدفوعات والمقبوضات الناشئة من بيع وشراء الموجودات وأوراق الدين ، وأيضا مبالغ التكتفات الناشئة من الأنشطة التمويلية لأنه يفيد في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس المال في التكتفات النقدية المستقبلة . (IFRS:2014:IAS7:PARA13:14:16:17)

المصدر : إعداد الباحثين اعتمادا على مفاهيم للمصادر المدرجة ضمن الجدول .

5 مؤشرات الاداء المتعلقة بنقويج الموجودات:

عرف كل من (miller & bromily) الاداء بأنه: قدرة الوحدة الاقتصادية على استغلال الموارد المتاحة وتوجيهها نحو تحقيق اهدافها الطويلة الاجل، فالاداء هو انعكاس لكيفية استخدام الوحدة لمواردها المادية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق اهدافها (miller & bromiley:1990:p.4) وهناك العديد من الادوات التي يمكن استعمالها من اجل القيام بعملية تقويم الاداء وهو ما يعرف (بالمؤشرات) اذ يعد اسلوب المؤشرات او النسب المالية من اساليب التحليل المالي والذي يرجع لبدايات القرن العشرين نتيجة ظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الادارة والزمتم الوحدات بنشر التقارير الدورية مما أدى الى الاتجاه نحو النسب والمؤشرات المالية والتي تخدم جميع الاطراف (sinkey:2008:p.153) والنسب المالية هي علاقة بين بسط ومقام والتي تمثل ارقام محاسبية تعرض بقائمة الميزانية وقائمة النشر شرط ان تكون معبره عن الاداء ومرتبطة به، وهذا يعني انه توجد علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها من دون الاخلال بمكونات البسط او المقام ولا يمكن فهم اي نسبة مالية دون مقارنتها مع بعض المعايير القياسية وذلك من خلال المقارنه بين نتيجة النسبة وقيم المعيار المستعمل (kieso:2000:p.12).
يستعرض جدول (3) النسب المالية التي تتأثر بقيم الموجودات مباشرة كمتغير لاحتساب النسبة والنسب المالية التي لا تتأثر بالموجودات كمتغير لاحتساب النسبة :

جدول (3)

النسب المالية التي تتأثر بقيم الموجودات مباشرة كمتغير لاحتساب النسبة	النسب المالية التي لا تتأثر مباشرة بالموجودات كمتغير لاحتساب النسبة
1- قياس السوق وتشمل : العائد على السهم العادي ، نسبة سعر السهم إلى عانده ، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية عانده التوزيع .	1- النقدية ، وتشمل : نسبة التداول نسبة السيولة السريعة ، نسبة النقد ، نسبة تغطية الاحتياجات النقدية .
2- الاستثمار ، وتشمل : نسبة حقوق الملكية ، نسبة العائد على رأس المال المستخدم .	2- المخزون ، وتشمل : معدل دورات المخزون ، متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون .
	3- الحسابات المدينة ، وتشمل : معدل دورات الحسابات المدينة ، فترة التحصيل ، نسبة الديون المشكوك في تحصيلها .
	4- الاستثمار ، وتشمل : العائد على الاستثمار .
	5- معدل دورات الموجودات الثابتة .
	6- معدل دورات الموجودات المتداولة .

المصدر : إعداد الباحثين استنادا إلى Kieso and waygnt : 2011:p264, Subramany and wild : 2009 (p36, Kimmel et al:2009:p402) حسنين : 2013 :ص(50)

6. تعديل قيم بعض موجودات عينة من المصارف العراقية الخاصه ومؤشرات الاداء المشتقة من قيمها:

يركز البحث على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، اذ تمثلت العينة بمصرف الشرق الاوسط وتم إجراء التحليلات على مجموعة البيانات المتحصل عليها من تلك المصارف وحسب التقارير السنوية والقوائم المالية المعدة من قبلها، اذ تم اخذ قيم كل من (الاستثمارات- الموجودات المتداولة- الموجودات الثابتة- مجموع الموجودات) وفقا لما هو معد من قبل تلك المصارف (بالكلفة التاريخية) واستعراض ما حصل عليها من تغيرات عند تطبيق معايير المحاسبة الدولية واخذ القيمة العادلة لكل من الاسهم والعقارات المملوكة لعينة البحث وللمدة من عام 2010 ولغايه 2014 ، اذ نلاحظ من خلالها بأن قيم الاسهم تباينت بالارتفاع او الانخفاض خلال الفتره الزمنية وهي تمثل القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات الاجمالية خلال السنة، وقد تأثرت بالنتيجة مجموع استثمارات المصارف الاجمالية نتيجة تغير قيمه الاسهم وكذلك الحال بالنسبة للموجودات الثابتة ، اذ نجد ان قيمتها اخذت بالازدياد سنه بعد اخرى ولكافه المصارف عينة البحث وبالتالي اثر ذلك على مجموع موجودات الثابتة وبالتالي تغير مجموع الموجودات الاجمالي.

عرض الباحثان المؤشرات المشتقة من الموجودات في القوائم المالية وهي كالآتي :

1. نسب السيولة : وتتضمن كل من نسبة التداول، نسبة دوران السهم، نسبة النقد .
 2. نسب الربحية : وتتضمن العائد على السهم، نسبة الملكية، معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على رأس المال المستثمر.
 3. نسب الاداء او نسب النشاط: وتتضمن معدل دوران الموجودات الثابتة، معدل دوران الموجودات المتداولة .
 4. نسب التشغيل: وتتضمن .
- الاستثمارات/ اجمالي الودائع
 - الاستثمارات+ الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع

مصرف الشرق الاوسط للاستثمار (شركة مساهمة):

قبل الخوض في مؤشرات الاداء المشتقة عن الموجودات عينة الدراسة ارتأت الباحثة عرض قيم الموجودات والتي يعرضها جدول (4) والتي تضمنت الأقيام لكل من الموجودات (المتداولة، الثابتة، إجمالي الموجودات) بالكلفة التاريخية والقيمة العادلة ولمدة المالية من 2010-2014 وكما يأتي :

جدول (4)
قيم موجودات مصرف الشرق الأوسط وفق الكلفة التاريخية والقيمة المعدلة (المبالغ بملايين الدنانير)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
التفاصيل	كلفة تاريخية	قيمة معدلة	كلفة تاريخية	قيمة معدلة	كلفة تاريخية
استثمارات اسهم	2,702	4,428	849	823	1,616
اجمالي الاستثمارات	8,702	10,428	5,258	43,488	43,730
الموجودات المتداولة	518,489	522,917	597,127	739,820	740,062
رأس المال العامل	22,462	26,890	67,009	108,597	108,839
الموجودات الثابتة (عقارات)	51,537	63,120	58,800	45,690	65,052
اجمالي موجودات ثابتة	58,935	70,518	66,481	72,278	72,277
اجمالي الموجودات	580,123	539,435	668,017	818,970	812,339
رأس المال المستثمر	84,096	43,408	137,899	146,224	187,747

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات المصرف.

نلاحظ التغير النسبي للموجودات وفق الكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية، إذ إن قيم الأسهم تباينت بالارتفاع أو الانخفاض خلال المدة الزمنية وهي تمثل القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات الأجمالية خلال السنة، وقد تأثرت بالنتيجة مجموع الاستثمارات المالية نتيجة تغير قيمة الأسهم وبالتالي أثر على مجموع الموجودات المتداولة وكذلك الحال بالنسبة الى الموجودات الثابتة، إذ نجد ان قيمة العقارات أخذت بالازدياد سنة بعد أخرى ولكافة المصارف عينة البحث ومن ثم أثر ذلك على مجموع الموجودات الثابتة حتى تغير مجموع الموجودات الاجمالي . وتم استخراج القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية وفقاً لما يأتي :

جدول (5)
تصنيف الموجودات المالية لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار
الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة كما في 2010/12/31

ت	اسم الشركة	عدد الأسهم	القيمة العادلة للسهم	تكلفة الشراء	القيمة السوقية
1	مصرف الخليج	172,082,427	0.90 *	223,018,826	154,874,184
2	مصرف بابل	153,013,742	0.911	162,347,580	139,433,193
3	المصرف التجاري	30,000,000	1.40	49,086,000	42,000,000
4	المصرف المتحد	16,568,594	1.90	25,217,400	31,480,329
5	مصرف الاستثمار العراقي	38,737,644	1.239	49,041,857	48,034,678
6	مصرف لمنصور	53,029,445	1.450	68,832,220	76,892,696
7	مصرف الشمال	3,154,412	2.00	5,882,978	6,308,828
8	مصرف الموصل	37,000,000	0.95	37,222,000	35,150,000
9	مصرف بغداد	2,915,074	2.149	4,661,203	6,267,409
10	الشرق الأوسط لإنتاج وتسويق الاسماك	65,773,467	20.00	163,775,933	1,315,469,341
	مجموع المحتفظ بها لأغراض المتاجرة			789,085,997	1,855,910,658

* قياس القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية للشركة العراقية لمصرف الشرق الأوسط كما في الصفحة التالية:

1- مقسوم الأرباح المتوقع (D_t)

نحدد مقسوم الأرباح للسهم الواحد ويحسب وفق الصيغة الآتية :

$$D_t = D_0(1 + g)$$

$$D_0 = \text{مقسوم الأرباح الحالي للسهم الواحد} = 0.73$$

$$g = \text{معدل النمو} = 0.76$$

$$D_t = 0.734 [1 + (0.76)]$$

$$= 0.176$$

2- معدل العائد المطلوب (K)

$$RRR(K) = R_f + B_i(R_m - R_f)$$

إذ إن:

$$R_f = \text{معدل العائد الخالي من المخاطرة} = 0.06$$

$$R_m = \text{معدل العائد على محفظة السوق} = 0.198$$

$$B_i = \text{معامل بيتا (مقياس المخاطرة النظامية للسهم)} = 1.03$$

$$K = 0.06 + 1.03 (0.198 - 0.06)$$

$$= 0.20$$

3- سعر السهم الحالي (P_n)

بلغ سعر السهم المعلن في آخر نشرة للتداول في سوق العراق للأوراق المالية لشركة العراقية لسجاد والمفروشات بتاريخ 2010/12/31 بـ 0.91 احتساب القيمة المعدلة للسهم الواحد لمصرف الشرق الأوسط وفق المعادلة الآتية:

$$F.V = \sum_{t=1}^n \frac{D_t}{(1+k_s)^t} + \frac{P_n}{(1+k_s)^n}$$

$$F.V = \sum_{t=1}^n \frac{0.176}{(1+0.20)} + \frac{0.91}{(1+0.20)}$$

$$F.V_{2010} = 0.90$$

يستعرض جدول (6) التغير النسبي للموجودات وفقاً للقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية والكلفة التاريخية للمصرف وللمدة المالية من 2010-2014:

جدول (6)

التغير النسبي لعناصر موجودات مصرف الشرق الأوسط

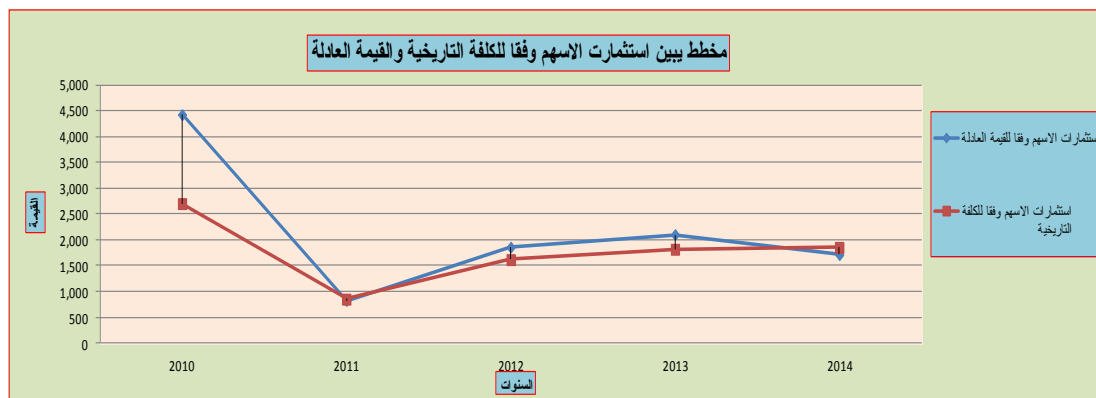
البيان / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمارات (الاسهم)	+1,726	-26	+242	+285	-141
الموجودات الثابتة (عقارات)	+11,583	+7,992	+19,362	+21,399	+22,640
مجموع الموجودات	-40,688	+8,325	-6,631	+284	-140

المصدر: اعداد الباحثين اعتماداً على بيانات المصرف

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التغير الكمي في إجمالي الاستثمارات بالاسهم المملوكة للمصرف قد شكل اختلافاً ملحوظاً في عام 2010 لارتفاع القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية عن الكلفة التاريخية بمقدار (1,726 مليون دينار) في حين أنخفضت القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية عن الكلفة التاريخية في عام 2011 بمقدار (26 مليون دينار) مقارنة بالعام 2010، وفي عام 2012 ازدادت القيمة المعدلة لاسهم عن الكلفة التاريخية بمقدار (242 مليون دينار) وفي عام 2013 بمقدار (285 مليون دينار) في حين انخفضت في عام 2014 بمقدار (141 مليون دينار).

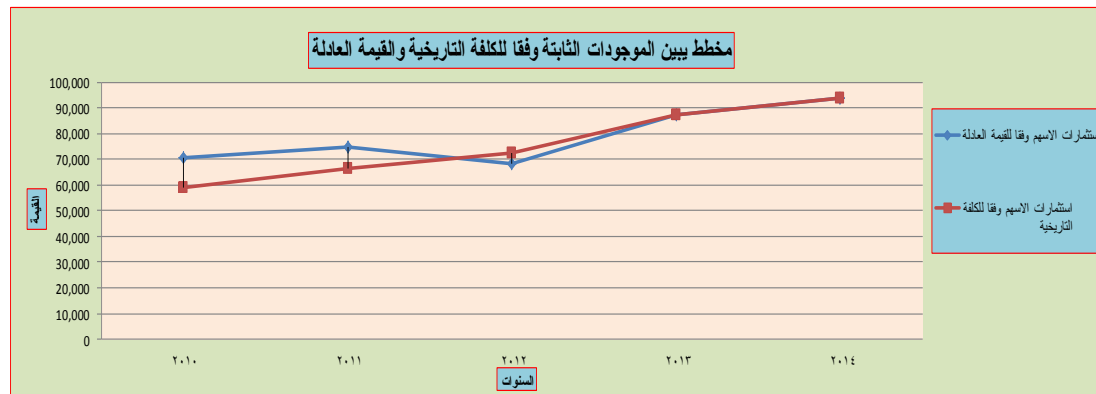
فيما يخص الموجودات الثابتة (العقارات) قد شكل اختلافاً ملحوظاً في عام 2010 في ارتفاع القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية بمبلغ (11,583 مليون دينار) وكذلك الحال في عام 2011 وبقيّة السنوات الأخرى، فقد بلغت الزيادة الحاصلة في إجمالي العقارات عام 2011 (7,992 مليون دينار)، أما في عام 2012 ازدادت بمقدار (19,362 مليون دينار) وفي عام 2013 (21,399 مليون دينار)، في حين سُجل أعلى مستوى لإجمالي العقارات في عام 2014 ليبلغ (22,640 مليون دينار).

وأخيراً إجمالي الموجودات قد شكل انخفاضاً ملحوظاً في عام 2010 للقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية عن الكلفة التاريخية لتبلغ (40,688 مليون دينار) في حين ارتفعت القيمة المعدلة لأجمالي الموجودات عن الكلفة التاريخية في عام 2011 لتبلغ (8,325 مليون دينار)، في سنة 2012 انخفضت القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية بمقدار (6,631 مليون دينار) وفي سنة 2013 ارتفعت بمقدار (284 مليون دينار) وفي سنة 2014 انخفضت بمقدار (140 مليون دينار) بالرغم من ان الموجودات الثابتة (العقارات) قد سجلت أعلى ارتفاع لها للقيمة المعدلة وفق المعايير عن الكلفة التاريخية وذلك بسبب انخفاض قيمة الاستثمارات في المصرف، وستعرض الاشكال البيانية الآتية عناصر كل من الاستثمارات بالأسهم المملوكة والموجودات الثابتة (العقارات) وإجمالي الموجودات بالكلفة التاريخية والقيمة المعدلة على مدار السنوات الخمس لمصرف الشرق الأوسط .



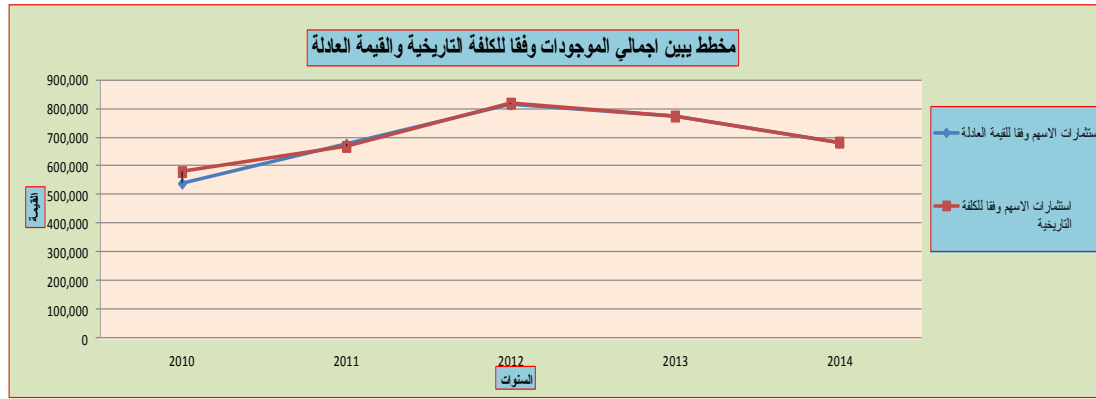
الشكل (2)

مقارنة بين استثمارات الاسهم لمصرف الشرق الأوسط وفقاً للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية



الشكل (3)

مقارنة بين الموجودات الثابتة لمصرف الشرق الأوسط وفقاً للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية



الشكل (4)

مقارنة بين اجمالي الموجودات وفقا للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية

وبعد أن تم تناول عناصر الموجودات وكل فقره منها بموجب كل من كلفتها التاريخية وقيمتها المعدلة وفق المعايير الدولية، سيتم اجراء مجموعة من تحليلات النسب المالية لمعرفة ما طرأ من تغيرات على هذه النسب عندما احتسبت وفقا للقيمة المعدلة ووفقا للكلفة التاريخية، وتم أخذ النسب المتعلقة بالموجودات بصفه خاصة، ويستعرض الجدول الآتي النسب المالية لمصرف الشرق الاوسط وفقا للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وكما يأتي:

جدول (7)

النسب المالية لمصرف الشرق الاوسط وفق الكلفة التاريخية والقيمة المعدلة

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014	
النسب (%)	كلفه تاريخيه	قيمه معدلة	كلفه تاريخيه	قيمه معدلة	كلفه تاريخيه	قيمه معدلة	كلفه تاريخيه	قيمه معدلة	كلفه تاريخيه	قيمه معدلة
نسبه التداول(مره)	1.04	1.05	1.13	1.12	1.17	1.17	1.17	1.17	1.50	1.50
العائد على الاستثمار	0.12	0.10	0.16	0.15	0.15	0.16	0.12	0.12	0.01	0.01
نسب النشاط: 1.معدل دوران م.م	0.02	0.01	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04	0.03	0.008	0.007
2.معدل دوران م.ث	0.17	0.14	0.33	0.29	0.39	0.42	0.28	0.27	0.05	0.04
نسب التشغيل: 1.الاستثمارات/ اجمالي الودائع	0.01	0.02	0.01	0.01	0.07	0.07	0.03	0.04	0.08	0.07
2.الاستثمارات + الائتمان النقدي/ اجمالي الودائع	0.32	0.33	0.38	0.39	0.39	0.39	0.41	0.41	0.59	0.60
نسب المخاطر: مخاطر السيولة 1.النقد + الاستثمارات/ اجمالي الموجودات	0.61	0.59	0.56	0.55	0.61	0.62	0.57	0.56	0.55	0.55
2.النقد/ الموجودات	0.59	0.58	0.55	0.54	0.57	0.56	0.54	0.54	0.51	0.51
مخاطر رأس المال	0.11	0.11	0.15	0.14	0.18	0.29	0.19	0.19	0.37	0.36
مخاطر القيمة السوقية العادلة	0.70	0.61	1.05	1.03	0.85	0.87	0.83	0.86	1.12	1.08

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المصرف.

من خلال جدول (7) نلاحظ ما يأتي :-

1- نسب السيولة :

نسبة التداول: إن نسبة التداول في مصرف الشرق الاوسط للاستثمار تراوحت ما بين $1.04 \pm$ و 1.50 للسنوات من 2010 الى 2014، إذ بلغت اقل نسبة لها في عام 2010 (1.04) وفق الكلفة التاريخية ، واعلى ارتفاع لها كان عام 2014 إذ بلغت (1.50) وفق القيمتين ، استقرت النسبة على (1.17) خلال عامي 2012 و 2013 عدا حصول انخفاض للنسبة وفق القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية عن الكلفة التاريخية في عام 2011 من (1.13) الى (1.12) .

2- نسب الربحية :

نسبة معدل العائد على الاستثمار: إن نسبة معدل العائد على الاستثمار في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار كانت متراوحة ما بين (0.01 ± 0.16) للسنوات من 2010 إلى 2014 .

وذلك بالنسبة للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية، وترى الباحثة أن سبب ذلك يعود إلى انخفاض نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات كما هو الحال في عام 2010 على سبيل التوضيح

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات} \\ \text{القيمة المعدلة وفق } 0.015 = 580,123 / 8,702 \\ \text{القيمة المعدلة وفق } 0.019 = 539,435 / 10,428 \end{array} \right.$$

بلغ أعلى ارتفاع لنسبة معدل العائد على الاستثمار لمصرف الشرق الأوسط خلال عامي 2011 و 2012 إذ بلغت النسبة (0.16) بينما استقرت خلال عام 2013 على (0.12) وفق القيمتين، وبلغت أقل نسبة لمعدل العائد على الاستثمار خلال عام 2014 (0.01) فضلاً عن السبب اعلاه نلاحظ انخفاض مبلغ صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب بشكل كبير مقارنة مع مبالغ صافي الدخل للسنوات السابقة إذ بلغ $(4,291)$ مليون دينار).

3- نسب الأداء أو نسب النشاط :

نسبة معدل دوران الموجودات الثابتة: تراوحت نسب معدل دوران الموجودات الثابتة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار بين (0.04 ± 0.42) وذلك بالنسبة للكلفة التاريخية والقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية وللناتج من 2010 ولغاية عام 2014، إذ نلاحظ بأن أعلى ارتفاع للنسبة حصل في عام 2012 إذ بلغ (0.42) وفق القيمة المعدلة ومن خلال النظر إلى مبلغ صافي الدخل خلال السنة نجد أنه أعلى مبلغ متحقق مقارنة مع بقية السنوات $(28,588)$ مليون دينار، وأقل نسبة كانت خلال عام 2014 إذ بلغت (0.04) وفق القيمة المعدلة ويعود السبب لانخفاض مبلغ صافي الدخل $(4,291)$ مليون دينار خلال السنة بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات الثابتة إلى إجمالي الموجودات في عام 2014 مقارنة مع باقي السنوات السابقة إذ بلغ وفق القيمة المعدلة $(0.14 = 682,936 / 93,835)$ مقارنة مع الأعوام السابقة من 2010-2013 إذ بلغ $(0.13, 0.11, 0.08, 0.11)$ وعلى التوالي.

نسبة معدل دوران الموجودات المتداولة: تراوحت نسبة معدل دوران الموجودات المتداولة في مصرف الشرق الأوسط للاستثمار ما بين (0.007 ± 0.04) ، إذ بلغت أعلى نسبة في عام 2012 لارتفاع نسبة إجمالي الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات وفق القيمة المعدلة، إذ بلغت $(812,339 / 740,062)$ $(0.91 =)$ وأقل نسبة بلغت عام 2014 (0.007) وفق القيمة المعدلة وفق المعايير والسبب يعود كما ذكر سابقاً لحصول انخفاض بمبلغ صافي الدخل أثر على النسبة وأيضاً لانخفاض نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي الموجودات إذ بلغت $(0.79 = 682,936 / 546,094)$.

4- نسب التشغيل:

الاستثمارات/إجمالي الودائع: تراوحت هذه النسبة ما بين (0.01 ± 0.08) إذ بلغ أعلى ارتفاع للنسبة خلال عام 2014 (0.08) وفق الكلفة التاريخية، أما خلال عامي 2011 و 2012 فنلاحظ استقرار النسبة بسبب أن قيم الاستثمارات لم تتغير تغير كبير بموجب الكلفة التاريخية عن القيمة المعدلة وفق المعايير فاستقرت على (0.01) عام 2011 و (0.07) عام 2012، في عام 2010 حصل ارتفاع بالقيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية $(0.01$ إلى $0.02)$ وإيضاً عام 2013 $(0.03$ إلى $0.04)$ أما في 2014 انخفضت من $(0.08$ إلى $0.07)$.

الاستثمارات + الائتمان النقدي/إجمالي الودائع: تراوحت هذه النسبة ما بين (0.32 ± 0.60) ، إذ بلغ أعلى ارتفاع للنسبة خلال عام 2014 (0.60) وفق القيمة المعدلة وأقل نسبة كانت في عام 2010 إذ بلغت النسبة (0.32) وفق الكلفة التاريخية، في عامي 2012 و 2013 نلاحظ استقرار النسبة على (0.39) و (0.41) بسبب عدم حدوث تغير حاد في مبالغ الاستثمارات وفق الكلفة التاريخية عن القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية، أما خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2014 فقد حصل ارتفاع للنسبة بموجب القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية من $(0.32$ إلى $0.33)$ و $(0.38$ إلى $0.39)$ و $(0.59$ إلى $0.60)$ على التوالي.

5- نسب المخاطر:

• مخاطر السيولة، وتتضمن كل من :

– نسبة النقد + الاستثمارات/ إجمالي الموجودات: تراوحت هذه النسبة ما بين (0.55 ± 0.62) إذ بلغ أعلى ارتفاع للنسبة (0.62) عام 2012 وفق القيمة المعدلة وأقل نسبة في عام 2014 إذ بلغت (0.55) وفق القيمتين، أما خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2013 فإن الباحثة تلاحظ انخفاض النسبة وفق القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية $(0.61$ إلى $0.59)$ و $(0.56$ إلى $0.55)$ و $(0.57$ إلى $0.56)$ عدا ارتفاعها عام 2012 $(0.61$ إلى $0.62)$

– نسبة إجمالي النقد / إجمالي الموجودات: تراوحت هذه النسبة ما بين (0.51 $\pm$ و 0.59) إذ بلغ أعلى ارتفاع للنسبة في عام 2010 (0.59) وفق الكلفة التاريخية وأقل نسبة عام 2014 إذ استقرت النسبة على (0.51) وفق القيمتين، كذلك الحال عام 2013 فإن الباحثة تلحظ استقرار النسبة على (0.54)، أما خلال الاعوام من 2010-2012 نلاحظ انخفاض النسبة وفق القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية (من 0.59 إلى 0.58) و (من 0.55 إلى 0.54) و (من 0.57 إلى 0.56) وعلى التوالي بسبب انخفاض القيمة المعدلة وفق المعايير لإجمالي الموجودات عن الكلفة التاريخية خلال عامي 2010 و 2012 وحصول ارتفاع قليل في قيمة إجمالي الموجودات وفق القيم المعدلة عن الكلفة التاريخية خلال عام 2011.

• مخاطر رأس المال:

تراوحت هذه النسبة ما بين (0.11 $\pm$ و 0.37) إذ بلغ أعلى ارتفاع لهذه النسبة خلال عام 2014 (0.37) وفق الكلفة التاريخية وأقل نسبة كانت عام 2010 إذ استقرت على (0.11) وفق القيمتين، أخذت النسبة بالارتفاع سنة بعد أخرى بشكل عام بسبب الزيادة الحاصلة في مبلغ رأس المال الاسمي والمدفوع وكذلك ارتفاع قيم الموجودات الاجمالي وفق القيمتين فإن الباحثة تلحظ استقرار النسبة خلال عامي 2010 و 2013 على (0.11) و (0.19) أما خلال عامي 2011 و 2014 نلاحظ انخفاض النسبة وفق القيمة المعدلة عن النسبة وفق الكلفة التاريخية (من 0.15 إلى 0.14) و (من 0.37 إلى 0.36) عدا حصول الارتفاع بالقيمة المعدلة عام 2012 (من 0.18 إلى 0.29) بسبب الزيادة الحاصلة في مبلغ اجمالي الموجودات خلال السنة مقارنة مع السنوات الاخرى.

• مخاطر القيمة السوقية العادلة:

تراوحت هذه النسبة ما بين (0.61 $\pm$ و 1.12)، بلغ أعلى ارتفاع للنسبة خلال عام 2014 إذ بلغت (1.12) وفق الكلفة التاريخية وأقل نسبة عام 2010 (0.61) وفق القيمة المعدلة، نلاحظ انخفاض النسبة وفق القيمة المعدلة عن الكلفة التاريخية خلال الاعوام 2010 و 2011 و 2014 (من 0.70 إلى 0.61) و (من 1.05 إلى 1.03) و (من 1.12 إلى 1.08) وعلى التوالي عدا حصول الارتفاع بالقيمة المعدلة وفق المعايير عن الكلفة التاريخية خلال عامي 2012 و 2013 (من 0.85 إلى 0.87) و (من 0.83 إلى 0.86).

التحليل الاحصائي للبيانات Statistical Analysis Data:

بعد أن تم احتساب النسب المالية لعينة مصرف الشرق الاوسط، سيتم اجراء مجموعة تحليلات إحصائية على النسب المالية المتحصل عليها من بيانات المصرف عينة البحث، وذلك باستعمال مجموعة من المقاييس والمؤشرات الشائعة الاستعمال إحصائيا وهي كالآتي:

- 1- الوسط الحسابي /Asthmatic Mean هو قيمة تتجمع حولها قيم مجموعة ويمكن من خلالها الحكم على بقية قيم المجموعة فتكون هذه القيمة هي الوسط الحسابي.
- 2- الخطأ المعياري /Standard Error هو الانحراف المعياري للوسط الحسابي الذي يعد مقدراً جيداً لمتوسط المجتمع الإحصائي.
- 3- الانحراف المعياري /Standard Deviation يعد الانحراف المعياري القيمة الأكثر استعمالاً من بين مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التبعثر الإحصائي، أي انه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الإحصائية.
- 4- يتأثر التباين أو الانحراف المعياري بالقيم المتباعدة أو المتطرفة ولكنه لا يتأثر كثيراً بالتغيرات التي تطرأ على العينة، كما انهما يرتبطان بالوسط الحسابي للتوزيع، بمعنى ان التشتت الذي نعبر عنه بالتباين أو الانحراف المعياري ينسب إلى الوسط الحسابي وليس لأية نقطة أخرى في التوزيع.
- 5- مقياس الالتواء /Skewedness هو مقياس يستعمل لقياس تماثل توزيع البيانات حول متوسطها الحسابي، ويمكن أن يأخذ قيمة موجبة أو سالبة أو صفر.
- 6- القيمة الموجبة تدل على أن نهاية التوزيع ذات نهاية مستمرة إلى اليمين وتركز البيانات باتجاه اليسار، والقيمة السالبة تدل على أن نهاية التوزيع تستمر إلى اليسار وتركز البيانات باتجاه اليمين، والقيمة الصفر تدل على تماثل التوزيع أي (التوزيع الطبيعي).
- 7- التفلطح /Kurtosis هو مقياس لتسطح التوزيع الخاص بالبيانات، القيمة الموجبة تدل على حالة التماثل (التوزيع الطبيعي) وأن توزيع البيانات مدبب أكثر من التوزيع الطبيعي، والقيمة السالبة تدل على ان توزيع البيانات أكثر تسطح من التوزيع الطبيعي.
- 8- اختبار كولموغوروف - سميرونوف للعينة الواحدة Kolmogorov- Smirnov One Simple Test، هو احد الاختبارات اللامعلمية والتي لا تعتمد على فروض كثيرة ويستخدم لاختبار ان مجموعة بيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
- 9- يتميز بأن توزيع احصائية الاختبار فيه معروفة تماماً حتى عندما يكون حجم العينة صغيراً مادامت ليست هنالك معالم تحتاج لتقدير، كما انه يتميز بأن يمكننا خلاله إنشاء فترة ثقة.

- 10- اختبار شابيرو- ويلك /Shapiro- Walk هذا الاختبار يمكن استعماله أيضاً لاختبار ما إذا كانت عينة عشوائية قد جاءت من توزيع طبيعي غير محدد المعالم، إذ انه يتمتع بقوة جيدة.
- 11- والجداول الاحصائية الاتية توضح التحليل الاحصائي للنسب المالية المتحصل عليها من بيانات مصرف الشرق الأوسط وكما يأتي :

جدول (8)

التحليل الاحصائي للنسب المالية لمصرف الشرق الاوسط وفقاً للكلفة التاريخية

Descriptive Statistics															
المتغيرات	N	Mean		min	max	Std. Deviation	Skewness	نتيجة مقاييس التشتت	Kurtosis	نتيجة مقاييس شكل التوزيع	Kolmogorov-Smirnov ^a		Shapiro-Wilk		نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي
		Statistic	Std. Error			Statistic	Statistic				Statistic	Sig.	Statistic	Sig.	
نسبة التداول	5	1.2020	.07819	1.04	1.50	.17484	1.697	متطرف لليمين	3.508	متدب القعر من الطبيعي	.373	.022	.813	.104	بنوع توزيع طبيعي
العائد على الاستثمار	5	.1120	.02672	.01	.16	.05975	-1.748	متطرف لليسار	3.342	متدب القعر من الطبيعي	.353	.040	.801	.082	بنوع توزيع طبيعي
معدل دوران موجودات متكونة	5	.0276	.00614	.01	.04	.01374	-.665	متطرف لليسار	-1.048	مسطح القعر من الطبيعي	.217	.200 [*]	.902	.419	بنوع توزيع طبيعي
معدل دوران موجودات ثابتة	5	.2440	.06046	.05	.39	.13520	-.659	متطرف لليسار	-.679	مسطح القعر من الطبيعي	.205	.200 [*]	.957	.790	بنوع توزيع طبيعي
الاستثمارات الاجمالي القوداع	5	.0400	.01483	.01	.08	.03317	.411	متطرف لليمين	-2.835	مسطح القعر من الطبيعي	.218	.200 [*]	.846	.182	بنوع توزيع طبيعي
الاستثمارات + الائتمان القدي الاجمالي القوداع	5	.4180	.04554	.32	.59	.10183	1.606	متطرف لليمين	3.277	متدب القعر من الطبيعي	.331	.077	.840	.166	بنوع توزيع طبيعي
الثقة + الاستثمارات / اجمالي الموجودات	5	.5800	.01265	.55	.61	.02828	.331	متطرف لليمين	-2.922	مسطح القعر من الطبيعي	.256	.200 [*]	.843	.174	بنوع توزيع طبيعي
اجمالي القوداع / اجمالي الموجودات		.5520	.01356	.51	.59	.03033	-.226	متطرف لليسار	-.139	مسطح القعر من الطبيعي	.146	.200 [*]	.992	.985	بنوع توزيع طبيعي
مخاطر رأس المال		.2000	.04472	.11	.37	.10000	1.688	متطرف لليمين	3.341	متدب القعر من الطبيعي	.340	.060	.832	.145	بنوع توزيع طبيعي
مخاطر القيمة السوقية المعدلة		.9100	.07675	.70	1.12	.17161	.166	متطرف لليمين	-1.763	مسطح القعر من الطبيعي	.237	.200 [*]	.937	.645	بنوع توزيع طبيعي

جدول (9)

التحليل الاحصائي للنسب المالية لمصرف الشرق الاوسط وفقاً للقيمة المعدلة وفق المعايير الدولية

Descriptive Statistics															
المتغيرات	N	Mean		min	max	Std. Deviation	Skewness	نتيجة مقاييس التوزيع	Kurtosis	نتيجة مقاييس شكل التوزيع	Kolmogorov-Smirnov ^a		Shapiro-Wilk		نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي
		Statistic	Statistic			Std. Error	Statistic				Statistic	Statistic	Sig.	Statistic	
نسبة التداول	5	1.2020	.07768	1.05	1.50	.17370	1.776	منحرف لليمين	3.628	منحرف القعر من الطبيعي	.373	.022	.802	.085	بنوع توزيع طبيعي
العائد على الاستثمار	5	.1080	.02672	.01	.16	.05975	-1.417	منحرف لليسار	2.071	منحرف القعر من الطبيعي	.247	.200 [*]	.875	.286	بنوع توزيع طبيعي
معدل دوران موجودات متكونة	5	.0234	.00637	.01	.04	.01424	-.241	منحرف لليسار	-2.398	مسطح القعر من الطبيعي	.278	.200 [*]	.883	.322	بنوع توزيع طبيعي
معدل دوران موجودات ثابتة	5	.2320	.06538	.04	.42	.14618	-.128	منحرف لليسار	-.628	مسطح القعر من الطبيعي	.203	.200 [*]	.976	.909	بنوع توزيع طبيعي
الاستثمارات/الاجمالي القوداع	5	.0420	.01241	.01	.07	.02775	.009	منحرف لليمين	-2.704	مسطح القعر من الطبيعي	.244	.200 [*]	.876	.292	بنوع توزيع طبيعي
الاستثمارات+ الائتمان القدي/الاجمالي القوداع	5	.4240	.04600	.33	.60	.10286	1.738	منحرف لليمين	3.617	منحرف القعر من الطبيعي	.354	.039	.802	.085	بنوع توزيع طبيعي
الثقة+ الاستثمارات/ اجمالي الموجودات	5	.5740	.01364	.55	.62	.03050	1.044	منحرف لليمين	-.420	مسطح القعر من الطبيعي	.277	.200 [*]	.848	.190	بنوع توزيع طبيعي
اجمالي القوداع/ اجمالي الموجودات		.5460	.01166	.51	.58	.02608	-.118	منحرف لليسار	.264	منحرف القعر من الطبيعي	.209	.200 [*]	.969	.872	بنوع توزيع طبيعي
مخاطر رأس المال		.2180	.04684	.11	.36	.10474	.537	منحرف لليمين	-1.694	مسطح القعر من الطبيعي	.205	.200 [*]	.933	.619	بنوع توزيع طبيعي
مخاطر القيمة السوقية المعدلة		.8900	.08228	.61	1.08	.18398	-.829	منحرف لليسار	.547	منحرف القعر من الطبيعي	.235	.200 [*]	.922	.546	بنوع توزيع طبيعي

بالعودة إلى الجدولين السابقين (8-9) نلاحظ أن نتيجة مقياس التماثل وفق الكلفة التاريخية لكل من نسبة التداول، نسبة الاستثمارات/ إجمالي الودائع، نسبة الاستثمارات + الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، نسبة النقد + الاستثمارات/ إجمالي الموجودات، نسبة مخاطر رأس المال، نسبة مخاطر القيمة السوقية العادلة كان منحرفاً لليمين، أما النسب الأخرى فكانت منحرفة لليسار، أما فيما يخص نتيجة شكل مقياس التوزيع فكان مديباً أكثر من الطبيعي لنسب كل من (التداول، العائد على الاستثمار، الاستثمارات + الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، مخاطر رأس المال) أما بقية النسب الأخرى فكانت مسطحة أكثر من الطبيعي.

فيما يتعلق بنتيجة اختبار التوزيع الطبيعي اظهر التحليل الإحصائي ان جميع النسب المالية تتوزع توزيعاً طبيعياً. أما بموجب القيمة المعدلة وفق المعايير الدولية ظهر نتيجة مقياس التماثل إنه منحرف لليمن لنسب كل من (التداول، الاستثمارات/ إجمالي الودائع، الاستثمارات + الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، النقد + الاستثمارات/ إجمالي الموجودات، مخاطر رأس المال) أما فيما يتعلق بالنسب المالية الأخرى فقد ظهر مقياس التوزيع انه منحرف لليسار. نتيجة شكل مقياس التوزيع كان مديباً أكثر من الطبيعي لنسب كل من (التداول، العائد على الاستثمار، الاستثمارات + الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع، إجمالي النقود الى إجمالي الموجودات)، أما النسب الأخرى فكان مسطحاً أكثر من الطبيعي.

ووفق المعطيات التي آلت الى نتيجة اختبار التوزيع الطبيعي وفق القيمة المعدلة، اظهر التحليل الإحصائي أن جميع النسب المالية تتوزع توزيعاً طبيعياً.

7. الاستنتاجات والنوصيات:

الاستنتاجات :

1. بسبب الديناميكية وعدم الاستقرار الذي يعانيه الوضع الاقتصادي في العراق أدى إلى حصول تغير في أرقام الموجودات، فلم تعد محاسبة الكلفة التاريخية تفي بغرض الوصول إلى القياس المحاسبي الصحيح كونه لا يلبي احتياجات المستخدمين، لذلك يتوجب الأخذ بالحسبان تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الموجودات المالية للوحدات الاقتصادية، والتي تزيد من جودة التقارير المالية، وتزيد من شفافيته وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد للأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
2. تبين من خلال تحليل مؤشرات أداء المصرف عينة البحث بعد تعديل قيم الاستثمارات بالأوراق المالية وموجوداتها الثابتة من العقارات على وفق القيمة العادلة في ضوء المعايير الدولية، أن هذا التعديل بشكل عام ذو تأثير نسبي صغير. تعتقد الباحثة أن ذلك يعد مؤشراً على ضعف كفاءة استغلال هذه الموجودات بما ينظر قيمتها العادلة. فضلاً عن ذلك اقتصر التعديل على قيم الفقرتين المذكورتين وإذا ما قورنت قيمها إلى قيم إجمالي الموجودات نجد أنهما تشكلان نسبة منخفضة من إجمالي الموجودات.
3. من خلال التعمق في الاطلاع على البيانات الفعلية للمصارف عينة البحث وجد أنها لا تحتسب القيمة العادلة على الاستثمارات المالية القصيرة الأجل ويعد تبني القيمة العادلة لها نجد تباين في قيمتها (الكلفة التاريخية المتمثلة بكلفة الشراء عن القيمة السوقية العادلة) وعند احتساب النسب المالية التي تتأثر بمجموع الاستثمارات فنجد أنها تباينت عند احتسابها وفق الكلفة التاريخية، وهذا يفسر عدم الوصول لنسب صحيحة وفق مؤشرات تداول السوق.
4. اظهر التحليل الإحصائي لمؤشرات النسب المالية أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً لجميع وحدات العينة باستثناء نسبتي التداول ومعدل دوران الموجودات الثابتة لمصرف بغداد معدلة على وفق المعايير الدولية.

التوصيات:

1. توصي الباحثة ومع ترسيخ القياس على وفق المعايير الدولية بدراسة تأثير هذه التغيرات بالقياس في مؤشرات الأداء ضمن نطاق أوسع من عناصر القوائم المالية من قبيل الموجودات غير الملموسة واختبارات التآكل ولعينة أكبر.
2. قيام المصارف الثلاث عينة البحث بأجراء تعديلات على المركز المالي وفقاً لما يحصل من تغيرات على القيم السوقية لعناصر موجوداتها سواء أكان بالإرتفاع أو الانخفاض، لأن له تأثير على مجموع الموجودات بصفة أجمالية وإن ذلك سيعود بالفائدة على المصرف من حيث حصول ارتفاع في المركز المالي في حال ارتفاع القيم العادلة عن القيم الدفترية ومحاولة تعظيم ذلك وعلى العكس عند حصول انخفاض بتلك القيم فيتوجب على الوحدة معرفة الأسباب المؤدية الى حصول ذلك الانخفاض ومحاولة معالجته قدر المستطاع.
3. ضرورة تولي الهيئات المسؤولة عن تطوير المحاسبة في العراق (ديوان الرقابة المالية، مجلس معايير المحاسبة، جمعية مراقبي الحسابات والبنك المركزي) مهام تعزيز كفاءة وفاعلية وتكامل النظام المحاسبي من خلال الأخذ بالحسبان المعالجات والأجراءات على وفق المعايير الدولية.

المصادر العربية:

أ. الكتب:

1. أبو نصار محمد، حميدات جمعه، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولي-الجوانب النظرية والعملية-2009 المكتب الوطني-عمان.
2. بني عطا، حيدر محمد علي، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة، 2007، دار ومكتبه الحامد للنشر والتوزيع-عمان.

3. حنان، رضوان حلوه، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري _ التطبيقات العملية، 2005، دار وائل للنشر للنشر والتوزيع _ عمان.
4. دونالد كيسو، جيرى ويجانت، تعريب: احمد حامد حجاج، سلطان محمد السلطان، المحاسبه المتوسطة-الجزء الاول، 2008، دار المريخ للطباعة والنشر _ المملكة العربية السعودية.
5. ريتشارد شرويد، مارتن كلارك، جاك كاثي تعريب خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، المراجعة العلمية الكيلاتي عبد الكريم الكيلاتي، 2010، دار المريخ للطباعة والنشر _ المملكة العربية السعودية.
6. الصبان محمد سمير الدهراوي كمال الدين مصطفى، هلال عبد الله عبد العظيم، القياس والتحليل المحاسبي، 2013، دار التعليم الجامعي _ الاسكندرية.
7. العامري محمد علي ابراهيم، ادارة محافظ الاستثمار، 2013، اثراء للنشر والتوزيع _ الاردن.

ب. الرسائل والاطاريح:

1. حسين عماد عامر، تفعيل مقاييس الاداء المالي على اساس القيمة وانعكاسها على اداء الشركات في ظل الحوكمة، 2013، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية.

المصادر الاجنبية:

A. BOOKS:

1. Analysis, (2009), McGraw- Hill Irwin.
2. Donald E. Kieso, Financial Accounting, (2000), John Wiley & Sons.
3. Donald E. Kieso, Jerry J. Weyagant, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, Volume1 (2011) John Wiley & Sons.
4. Godfrey, Jane, Hodgson Allan, Tarca Ann, Hamilton Jane and Himes Scott (2010) Accounting Theory, Wiley & Sons.
5. International Financial Reporting Standards, (2014), Part (A).
6. Jan R. Williams, Susan F. Haka, Mark S. Bratter, Joseph V. Carcello, Financial Accounting, (2006), McGraw- Hill.
7. John J. Wild, Financial Accounting, (2009), McGraw- Hill.
8. John J. Wild, K. R. Subramanyam, Robert. Halsey, Financial Statement.
9. John J. Wild, Kermit D. Larsen, Barbara Chiappetta, Fundamental Accounting Principle, (2007), McGraw- Hill.
10. Keith Alfredson, Kenleo, Ruth Picker Janice Loftus, Lcerry Clark, Victoria Wise, International Financial Reporting Standards 2 ed. (2009).
11. Richard G. Shroeder, Myrtie W. Clark, Jack M. Cathy, Financial Accounting Theory And Analysis, (2011), John Wiley & Sons.
12. Thomas P. Edmonds, Cindy D. Edmonds, Frances M. McNair, Philip R. Olds, Nancy W. Shneider, Fundamental Financial Accounting Concept, (2009), McGraw- Hill.
13. Timothy Douppnik, Hector Perera, International Accounting, (2009), McGraw Hill.

B. Resarchs:

1. An Analysis of Alternative Risk Measures", Academy of Management Journal, 1990, vol 33
2. Conceptual Framework, Statement Of Financial Accounting, Concept No.8, September (2010)
3. John W. Day MBA, Theme : Accrual vs. Cash [http:// www.reallifeaccounting.com](http://www.reallifeaccounting.com) (2008).
4. Meller Kent, Bromli Philip, "Strategic Risk and Corporate Performance
5. Musvoto S.W " Implications of the Crisis of Objective in Accounting Measurement on the Development of Finance Theory" International Business & Economic Journal, feb. Vol.10 no.2 (2011).
6. Musvoto S.W "Applying Theory to Accounting" ph. D. Dissertation University of Pretoria, Viewed yymmdd > [http:// upetd.up.ac.za/thesis/ available/etd-0328200/125051](http://upetd.up.ac.za/thesis/available/etd-0328200/125051)(2008).
7. Sinkey, Josef, Commercial Bank Financial Management 5th ed. Newjersey (2008).
8. Walker R.G and Jones Measurement "Away Foreword" ABACUS 39 (3): 356-374